حياةُ العاديين الكاذبة

عائشة بلحاج

حدثت لحظة التّعبير في حياة الفرد العادي جدًا «ترومان»، في الفيلم التُّحفة (The Truman Show) للمخرج بيتر وير (Peter Weir) عند اكتشافه المتأخّر الخلل الطفيف الذي شاب عالمه المثالي على غفلة. هذا الخلل كان موجوداً دائماً، وينتظر من يكتشفه، لولا أنّ ترومان السّعيد بسذاجة، مدفوعاً بالقناعة التي لُقّمت له قطرةً قطرة، فضّل أن يعيش داخل العلبة، طالما تسير أموره على ما يُرام داخلها. بشكلٍ تدريجي فكّر ترومان في أنّ رتابة الأمور تخفي أسراراً بدأت بحكم نظام الأشياء، تنكشف طبقة طبقة مثل علبة هدايا، ليصل إلى حقيقة أن هناك مُخرِجاً يتحكّم في عالمه الذي صنعه له بيرّه وبحره وسمائه. وأن هذا العالم ليس حقيقياً حين اكتشف زيفه، فلا يمكن أن تكون الحياة بهذا الضّيق، رغم الراحة الظاهرية.

صحيحٌ أنّ الحب كان المحفّز الأول لترومان، كما هو في أفلام كثيرة، لكن الطريق أيضاً مليئة بما يستحق الرّحلة، حين يكسر السّيناريو التقليدي للحياة، ويتوقف عن السير خلف التوجّه الذي يُمليه المحيط، وما من شيءٍ مخيف أكثر من سجن «العادي». كما أن ما من شيء «ملي» بالحياة أكثر من التغيير والمغامرة. من جهة أخرى، يعود الاحتفاء الذي راجت في العالم بالأشياء، وقدرة الإنسان العادي على إحداث المفاجآت والتحدّيات، وتحقيق ذاته، بدءاً من حفرة الصّفر العميقة إلى معانقة الطموح العالي؛ صار العالم مبرمجاً على رفض الشخص العادي، بشكل لا يقلّ تطرّفاً عن ترويجه، فبعد الشخصية الرّمزية اللافتة لـ«فوريست غامب» التي قدّمها توم هانكس بأداء خرافي، صارت فكرة البطل الخارق النّموذج الجديد للإنسان المعاصر. الرجل الخارق الذي يروّج له صُنّاعه تتحصر صفاته في أنه رجل أبيض، على قدر من الجمال والتناسق الجسدي. إذ قليلا ما يتم الاعتماد على شخصيات أنثوية خارقة، باستثناء شخصيات «وندر وومان وكات وومان»، فيما يغيب الرجل الأسود عن جيش الأبطال الخارقين. وواصل صناع «الفيكشن» توليد الأبطال مثل الفراخ أو الأرانب، لمحاصرة الفرد العادي الذي يأخذ هنا معنىً معاكساً لمعنى الخارق، وليس المفهوم السابق له، في دوّامة عارمة من العجز، لأنّ لا أحد يتوقّع منه شيئاً ما لم يكن خارق القوى، أو ثريّاً يمكنه تغيير العالم بما يمتلكه من مال، وهل من دليل أقوى من إيلون ماسك؟ تروج استوديوهات هوليوود و«مارفل» و«ديسي كوميكس» وبيتهما اللئيمة «نيتفلكس» فكرة البطل الخارق باعتباره مخلّص البشرية العاجزة والعادية جدًا. فماذا يفعل المرء أمام شخص يطير، أو يكسر الجدران ويختفي، و.. و..؟ لهذا تبقى التكنولوجيا السبيل الوحيد الذي قد يمنح الأفراد العاديين فرصة التحوّل إلى أبطال خارقين، كما فعل «أيرون مان».

كنا غافلين عن البرمجة الذاتية للقيم والتصورات حول الحياة والإنسان منذ الطفولة، مع أول بدايات الرسوم المتحرّكة التي قدمتها ديزني، لكن الأجيال الجديدة أكثر استسلاما بشكل كبير لتأثير الصناعات الترفيهية للقيم الإنسانية، فكلما جاءت شقيقتي المقيمة في أوروبا بابنة جديدة إلى المغرب، كنت أفاجأ بالقناعة التامة لدى كلّ واحدة منهنّ بأنها أميرة، وكلّ ما تريده عندما تكبر أن تصبح مثل أميرات ديزني. كانت الأفلام الكثيفة التي تروي قصص الأميرات بالفات الجمال والمغامرات، والأمراء الوسيمين الذين ينقذونهن، المرجعية الثقافية الوحيدة التي تعرّضن لتأثيرها مثل بقية الأطفال، الذين صاروا يقلّدون حركات شخصيات الرسوم وتصرفاتهم. لهذا كبر جيلٌ كامل من الفتيات وحلمهن أن يكنّ أميرات. لا يعملن ولا يتعبن من أجل شيء. ويمر وقت طويل قبل أن يقبلن العيش في الواقع، مكسورات الأجنحة والأحلام. وبدل السّعي إلى خرق العادي، أصبح على الإنسان الحالي الدّفاع عن عاديته التي ليست عجزاً أو جبناً، فالعادي إنسان فحسب، لكنّه استطاع، بإنسانيته، أن يبني العالم، وأحياناً تدميره. إنّه ببساطة «إنسانٌ مفرط في إنسانيته»، وسائلٌ ازدهاره أو انحداره تتمثّل في المعيار الأخلاقي والإنساني، لا المعيار الخارق المستحيل، الذي لا يقلّ خداعاً عن العالم الماورائي (حكايات الأشباح والعفاريت) وما قد يتخيّله شخص يظنّ أن هذا العالم يمكن أن يكون رهن إشارته بكبسة زرّ أو لمس مصباحٍ سحري.

سورية... من المجزرة إلى مرسوم «العفو»

عمار ديوب

أصيب السوريون بالذهول من بشاعة مجزرة حي التضامن، قتلًا، ومن ثم حرقٌ للجثث. أيام قليلة وصدر مرسوم عفو رئاسي. ربط كثيرون بين المرسوم والحاجة إلى التغطية على المجزرة. فعلاً، بدأ أهالي المعتقلين بالنزول إلى قلب دمشق النّابض بالعروبة، فمن تحت جسر الرئيس، إلى المرجة، إلى قصر العدل، إلى صيدنايا، إلى .. إلى .. الصور المنقولة من وسائل تابعة للنظام: يوميات قذيفة هاون، إذاعة شام إف إم، وغيرها، تقول إن أعداد الأهالي المتجمعين هنا وهناك فاقت الآلاف. ظن النّاس أنّهم سيرون أولادهم أخيراً. وتوهموا أن النظام قد يعود إلى رشده، وأن أمهات سيدنم وهن يحتضنّ فلذات أكبادهن. لم يحدُث شيء من هذا.

تفيد التقديرات الأولية بأنه جرى الإفراج عن أقل من مائتي معتقل. لا يقدّم النظام أيّة معلومات عن المعتقلين والمغيبين قسراً، ولم يُطلق سراحهم ضمن عملية سياسية تؤدّي إلى طي الحقبة السوداء في عهده منذ 2011. تتنظر عائلاتُ أولادها منذ أكثر من عشر سنوات، أو أقل بقليل؛ الأمهم التي بثوها عبر كل منصّة تواصل ممكنة تقول إن الألم المختزن في قلوبهم بحجم سورية كاملة. والمعتقلون ينتمون إلى كل جزء من الجسد السوري، بمناطقه وقومياته. لكن قلة عدد المعتقلين تنفي الربط بين المجزرة ومحاولات التغطية عليها. يُشاع أن النظام شكل هيئة من القضاة منذ فترة، سابقة على المجزرة، للإعداد لـ«العفو»، وربما يكون لذلك صلة بمحاولات إماراتية وجزائرية لشرعنة النظام، نصحته بإصدار بعض المراسيم، كان جديدها مرسوم «العفو» هذا. لكن بعض تلك المراسيم والقوانين أرادت أيضا إظهار «العين الحمراء» للشعب «الموالي» بأن النظام لن يتهاون مع أي انتقاداتٍ على وسائل التواصل الاجتماعي؛ عليكم الانتباه جيداً، وإلّا.

يشكل موضوع المعتقلين قضية حساسة لدى شعوب العالم كافة، وما قراءات وشاهدناه من مقاطع فيديو مسرّبة يجعلنا نتألم بشدة. لم يهتم النظام لأوجاع الأهالي، والأرقام تتحدّث عن أكثر من مائتي ألف معتقل ومغيّب قسرياً، وليس من معلومة واحدة أكيدة عن أماكنهم، وهناك سوق رائجة للسمسرة والنهب مقابل أي معلومة عن أهاليهم ولو كاذبة، فليس للقضاء سلطة فعلية في هذا الملف. والمعتقلون موزّعون بين سجن صيدنايا سيئ الصيت وأقبية الأجهزة الأمنية التي لا تعترف أصلاً بوجودهم، ويمنع الأهالي من مراجعة مكاتبها، والنّاس أصلاً تتجنّب الذهاب إلى هناك، ما دام الداخل إليها مفقوداً، والخارج منها مولوداً.

ظن السوريون أن الاعتقال طويل الأمد لن يتكرّر بعد الثورة. وفي الأشهر الأولى كان يتم الإفراج بعد وقتٍ قصير عن المتظاهرين، ولكن لاحقاً، أصبح الاعتقال لأشهر، ثم سنوات، ولعقد، وها نحن ننتظر مع الأهالي. اكتشفنا أننا غارقون في الأوهام؛ النّظام هو هو، ولم تتغيّر طبيعته الأمنية والاستبدادية، منذ السبعينيات. يبدو تغيير ذلك مرتبطاً بتغيير النظام ذاته، وهذا متعذّر. لم تستطع الثورة تغييره، ولم تُرد ذلك الدول المتدخلة بالشأن السوري، الداعمة للنظام والمعادية له على حد سواء.

كان الإفراج عن المعتقلين شرطا سابقا على أي مفاوضاتٍ مع النظام، لاحقا لم تهتم وفود المعارضة المفاوضة للنظام بآلام الأهالي والكوارث التي يعانيها المعتقلون، لصالح مفاوضاتٍ «تافهة» عبر اللجنة الدستورية، وفي أستانة، وسوتشي، وجميعها لم تفعل شيئاً بخصوص المعتقلين. مضت السنوات، ولم تحقّق جولات التفاوض إفراجا عن معتقلٍ واحد. وتأكد أن رفض التفاوض مع النّظام يشكل موقفاً جاداً من شأنه أن يفرض قضية المعتقلين على أجندات النظام وحلفائه والمجتمع الدولي. لم يتحقق هذا، والجولة الثامنة من اجتماع اللجنة الدستورية على الأبواب في 28 مايو/ أيار الجاري. ليس مرسوم العفو الصادر أخيراً، شاملاً، وأية معارضة جادّة كانت ستفعل ما قلناه بكل بساطة؛ فالكلام يدور عن معتقلين سياسيين أو أفراد مدنيين، بحثاً عن أولادها، فالنّاس العمليات المسلحة مثلاً، أو قاموا بعمليات إرهابية؛ هم بشر كان حظهم سيئاً للغاية، إنهم ولدوا في سورية، وكانوا أحياء بعد عام 2011 واعتقلوا. أما دمشق التي عرّفت بأنها «قلب العروبة النابض» لاحتضانها مشروع التحرّر القومي، لم تعد منذ السبعينيات مدينة للأحرار، وتحولت، على يد الأجهزة الأمنية، إلى مدينة تحتضن أشهر المعتقلات العربية وأكثرها رعباً. حتى فلسطين أصبحت اسما لأحد الفروع الأمنية، ولا تزال السجون السورية عالما خفيا وسرّيا، لخصه المفكر السوري طيب تيزيني، حين وصف الدولة السورية بأنها «دولة أمنية». وبالتالي لا تختزل المسألة في دور الأجهزة الأمنية، بل تتعلق بالدولة بأكملها منذ خضعت لتلك الأجهزة. كيف يمكن لدولةٍ كهذه أن تتصالح مع الشعب؟ كيف يمكنها أن تطلق سراح المعتقلين، وتطوي صفحة التغييب القسري والنظام الشمولي من دون ثورة ضدها، ومن دون ضغوط حقيقية عليها من الداخل أو الخارج. هذا ما لم تفهمه المعارضة، وقد صار لها شأن، بعد أن صارت محمولةً على ثورة، على عكس حالها قبل 2011.

> لا حلّ في سورية طالما بقي قلب دمشق ينبض بالمعتقلين ومعاناتهم، وخيبات آمال ذويهم، في مسلسلٍ مستمرّ من قتلٍ ورعب

يحق للأهالي احتلال قلب دمشق النابض بالمعتقلين، بحثاً عن أولادها، فالنّاس تريد أن تتصالح مع الحياة، أن تنتهي من التفكير بالمصير الأسود لمن اعتقلوا. كل تجارب الاعتقال في سورية كارثية وجهنمية، ومن حق النّاس أن تتعلق بأيّة قشة يظنون أنها قد تعيد لهم أولادهم. الآن، سيصاب الأهالي بالفاجعة من جديد، ولن يهتم النظام لأحوالهم مطلقاً، ولن يبادر إلى «تنظيف» المعتقلات، ولا إلى الإعلان عن مصير المفقودين، ولن يعتذر للشعب، ولن يطيح كبار ضباطه المسؤولين عن الأجهزة الأمنية التي تفنّنت في أشكال الاعتقال والتعذيب والقتل، ومجزرة التضامن ليست أولها ولا آخرها. ألم استمرار احتجاز المعتقلين يفرض على المعارضة وكل المؤثرين في الشأن السوري رفض أيّ تفاوض مع النظام، قبل طيّ صفحة الاعتقال والمعتقلين. لا ينبغي أن يكون هناك تنازل عن هذا الحقّ، فلا حلّ في سورية طالما بقي قلب دمشق ينبض بالمعتقلين ومعاناتهم، وخيبات آمال ذويهم، في مسلسلٍ مستمرّ من قتلٍ ورعب.

(كاتب سوري)

العدوانية النافرة من مسلسلات سورية

مالك ونوس

ليس المواطن السوري في حاجةٍ إلى كل هذه الرسائل التي تبثها بعض المسلسلات السورية لكي يعرف أن الحرب في بلاده لم تنتهِ بعد، على الرغم من انتهاء المعارك التي صاحبتها، فمفرزات الحرب تكرّست وأصبحت جزءاً من اليوميات التي تغلّف حياة المواطن، فوقع تحت ثقلها وثقل البؤس واليأس الذي خلقتهما في نفسه، خطوة أولى من أجل سلبه الإرادة أو القدرة على الفعل. أما قيمته الصفرية، والتي تريد هذه المسلسلات تكريسها بشكل غير مباشر عبر المشاهد، وبشكل مباشر عبر إفصاح بعض الشخصيات عنها بصراحة، فيعرفها هذا المواطن المستهدف بكل تفاصيل حياته والمتروك وحده يواجه تحدّيات الحياة الأمنية والمعيشية.

في السنوات الثلاث الأخيرة التي شهدت توقف المعارك في سورية، حلّت بعض الآمال في نفوس السوريين بحدوث تغيير يُنقذهم من البؤس الذي يعانونه، غير أن هذه الآمال، وكذلك الأحلام الجميلة، تتكسّر يومياً بفعل تصريحات المسؤولين عن مشكلاتٍ بلا حلول. وقد أدخلت هذه التصريحات وكذلك الواقع اليائس إلى نفوس السوريين، حتى بات ضاغطاً عليهم ويتظهر بعمليات انتحار وحالات موت فجائي، علاوة على ظاهرة استهتار نسبة واسعة من السوريين بوباء كورونا الذي انتشر في العالم، وتصريح كثيرين منهم إنه، وتبعاته التي قد تصل حد الموت، أهون من ظروف عيشهم الحالية. أما من أراد الهروب إلى الحلم أو الوهم، ومشاهدة حالاتٍ من الإنسانية والصفاء، عبر دراما رمضان في موسمها الماضي، فقد أحبط البطل ريان إلى هذا المصير المفجع، حين انتحر بعد أن أبطل صفقة تهريب مخدّرات، وعرف المصير الذي ينتظره من والده قبل الأخرين. ومرّ انتحاره إدراكه أنه الوحيد الذي يواجه الفساد، وقد عرف أنه سيفقد قدرته على مواجهة كل هذا الفساد المحيط. في حين أن الرسالة الحقيقية للعمل تقول: ليس المطلوب مواجهةَ الفساد ولا يجب أن يكون لأشخاصٍ مثل ريان عنوان العملين، فلا يكفي ما يمكن أن يلحق الفرد من أذىً وألم يحلّ بلحمه، بل يجب كسر عظمه، حتى يصبح عاجزاً بلا حول أو قوة. ولا تجد هذه العدوانية في التعاطي بين الأفرقاء الكبار المتنفذين من يردعها أو يوقفها، فكيف سنُردع إن وقعت على المواطن العادي المسلوب القدرة؟ أما إن وجد من يتنطّع لذلك، تخرج أحكامه «مع وقف التنفيذ» مرحلةً أولى لتبرئة المعتدي. إذ تُظهر لنا الوقائع في بلداننا العربية صعوبة إخضاع المتنفذين والفاسدين للقانون، ليتأكّد أن الفساد ممنوع من اللمس في بلداننا، أما أهله فيتدرّجون إلى مناصب أعلى حين تطاولهم شبهة الفساد. وهذه السياسة واحدة من أساليب القسر التي تعتمدها الحكومات لمنع أبناء الشعب من المطالبة بمحاسبة أي فاسد، ولإجبارهم على الرضى بالفتات الذي تتكرّم عليهم الحكومات به، وإجبارهم كذلك على التسليم بالواقع، من أجل الهدف النهائي، سلبهم أي إرادةٍ أو نزوع نحو التغيير.

لذلك كانت مشاهد الثراء الفاحش، والمشاهد عن صفقات بالمليارات، وأثمان بالمليارات أيضاً تُدفع لتمرير صفقات الممنوعات المهرّبة وشحناتها، إضافة إلى مشهد خزنة المسؤول العامرة بالعملات المحلية والأجنبية وسبائك الذهب، والتي سحب منها جزءاً بسيطاً كان يساوي 15 مليون دولار، في مسلسل «كسر عظم»، والمشهد الذي يصوّر قدرة المتنفذ على تصفية خصم يحقق بفساد زوجته، في «مع وقف التنفيذ»، كانت لها وظيفة، وهي المساهمة في سياسة قسر المشاهد، لتزيد من عوامل إحباطه حين تظهر هشاشته وعجزه أمام هذا الواقع.

ولا ينتهي القسر هنا، إذ ليس من العبث إيصال البطل ريان إلى هذا المصير المفجع، حين انتحر بعد أن أبطل صفقة تهريب مخدّرات، وعرف المصير الذي ينتظره من والده قبل الأخرين. ومرّ انتحاره إدراكه أنه الوحيد الذي يواجه الفساد، وقد عرف أنه سيفقد قدرته على مواجهة كل هذا الفساد المحيط. في حين أن الرسالة الحقيقية للعمل تقول: ليس المطلوب مواجهةَ الفساد ولا يجب أن يكون لأشخاصٍ مثل ريان

> لا يكفي ما يمكن أن يلحق الفرد من أذىً وألم يحلّ بلحمه، بل يجب كسر عظمه، حتى يصبح عاجزاً بلا حول أو قوة

وجود في المجتمع. ومن هذه الرسالة نصل إلى الرسالة الأعمّ: ليس في مقدور المواطن مواجهة الفساد، وإذا حاول فعل ذلك وعجز، عليه الصمت والانزواء أو الانتحار كما فعل ريان. التبئيس الذي تساهم الصورة في هذين العملين في نشره وتكريسه، يجد له البيئة المناسبة بعد الواقع الذي قلب حياة البشر إلى بؤس. وعاملا التبئيس التبئيس يساعدان السلطات في أي بلدٍ على قسر المواطن، وعلى تكريس عجزه إزاء عدوانية كل ما يحيط به، وبالتالي ضمان صمته.

تبدأ العدوانية في «كسر عظم»، من عنوان العمل (LBCI)

من جهة أخرى، وفي سياق ابتعادها عن ملامسة هموم الناس وواقعهم، تصرّ الدراما السورية على تكرار الأعمال التي تعكس البيئة الشامية، والتي قيل عنها الكثير، من حيث عدم مراعاة الفترة التاريخية وعدم نقل الصورة الحقيقية للمجتمع، حتى وصلت إلى حد تشويه تلك الفترة. وما كانت تحمل من أدوار للمثقفين والحركات الاجتماعية التحريرية، علاوة على دور المرأة الذي كان متقدّماً كثيراً ويخطّ طريقه من أجل تكريس كيانها؛ المرأة المتعلمة والأديبة والمثقفة بشؤون بلادها كما هو حال الرجل ودوره، وعلى عكس ما صوّرت تلك الأعمال.

وفي النهاية، مؤكّد أن صنّاع الدراما السورية يدركون أنه، وبسبب واقع الكهرباء المزري من سنوات، لا يستطيع المشاهد السوري، المعني الأول بها، متابعتها، ولذي تمنعه أيضاً من مشاهدتها ظروفه المعيشية التي تفرض عليه الركض طوال النهار وجزء من الليل، لتأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، فإذا كانوا يدركون هذا الواقع، ولا يعكسونه في الأعمال التي ينتجونها، إضافة إلى إصرارهم على إنتاج يسوّق للمحطات التلفزيونية في الخليج وبعض الدول العربية الأخرى، فإن صناعتهم بالتالي ستصنّف صناعةً مفصولة عن الواقع. وهذا الانفصال يؤكّده إنتاج أعمال مبهرة تلحا إلى توظيف السيارات الفارهة والبيوت الراقية والفلل التي تملكها طبقة واسعة الثراء لزيادة هذا الإبهار والتسويق، فيصبح بينها وبين الجمهور شرخ، تفقد الدراما عندها وظيفتها بوصفها فنا له دور في المجتمع، لم يعرفه صانعوه، ولم يعرفوا أن غياب الكهرباء يعدّه السوريون نعمة، لأنها تغنيهم عن متابعة أعمال، لم تكتفِ بأنها لا تعبر عن واقعهم، بل أصبحت تزيد من إحساسهم بالحرمان، وتساهم في قسرهم وقهرهم.

(كاتب سوري)

صور من بيت الموتى السوريين

بشير البكر

أراد النظام السوري أن يغطّي حفرة حي التضامن، ويحرف الاهتمام المركّز، محليا وخارجيا، على جريمة إعدام جماعي لـ41 مدنيا وإحراق جثثهم، بإصدار قرار عفو عام عمّا يسميها جرائم الإرهاب، والإفراج عن عشرات المعتقلين. واختار توقيت عيد الفطر كي يخلط الأوراق، وفي ظنّه أن فرحة بعضهم بعودة أولادهم من بيت الموتى سوف تطغى على أحزان وآلام المذكوبين من أهالي ضحايا مجزرة حي التضامن، الذين تعرّف عليهم بعض ذويهم من الصور التي تسرّبت، ومنهم الفلسطيني من أبناء مخيم اليرموك وسيم عمر صيام، الذي كان قد خرج لشراء أسطوانة غاز ولم يعد، ويبدو أن الحاجز القريب من منطقته استوقفه وساقه إلى هناك من دون تهمة محدّدة. ومثل هذا الرجل كثيرون اعتقلتهم أجهزة النظام، وصاروا في عداد المختفين قسريا، ومن بين هؤلاء سوريون وفلسطينيون، لم توثّق الهيئات المختصّة أسماءهم. وبالتالي، لا يعرف أحد عنهم شيئا، وتبيّن، من عملية الإفراجات الأخيرة، أن هناك سجناء مجهولين لجهة أسباب الاعتقال وظروفه، وبعض هؤلاء فقد الذاكرة في السجن.

الصور هي التي فضحت النظام، بينما أراد منها أن تغطّي على الحفرة، وكشفت أنها على اتساع المقبرة الجماعية السورية المفتوحة وعمقها ومداها. وخلال أيام العيد، تحولت صور الأهالي المنتظرين تحت الجسر من حالة انتظار الفرج والإفراج عن المعتقلين إلى عزاء جماعي، ولقاء للمكلومين الذين يترقبون منذ سنوات عودة أبناء، وأزواج، وأشقاء، وأقارب. تجمهروا بالآلاف تحت الجسر في حي الميدان وسط دمشق المعروف بجسر الرئيس، وصار اسمه لدى السوريين جسر الكلب.

ومن بين اللقطات القاسية التي تداولتها وسائل التواصل رجل يعرض صورة شقيقة المعتقل على أحد المارّين عنهم، مستفسرا عما إذا التقى صاحب الصورة في السجن أو شاهده، وكانت المفاجأة أنه هو الشخص المعني، ولكثرة ما لقيه من أهوال في السجن لم يتعرف عليه شقيقه، ولكن المفقود العائد من بيت الموتى تعرّف على صورته التي يعود عمرها إلى عشر سنوات، وهناك صور أخرى كثيرة وثقتها كاميرات الهواتف النقالة، وعرفت طريقها إلى وسائل التواصل، لتشكّل مجتمعة اليوما للرعب في سجون آل الأسد. وكل واحدة منها رواية عما وراء القضبان، من تعذيب وتحطيم للسوريين الذين حلموا بالحرية، ومرآة تعكس وجه هذا النظام الذي لم يترك أيا من أنواع الجريمة لم يرتكبه، وتجسّد قسماته وآثاره الموجودة في كل مكان. وأكثر ما تفصح عنه حالات وجوه الذين عادوا من سجون الأسد وتعابيرهم، وما تقوله صورهم وأشكالهم وردود أفعالهم، أنهم كانوا مدفونين تحت الأرض في مكان بعيدا جدا، ولكن أجسادهم لم تتحلل، لأن أرواحهم جديرة بالحياة والكرامة.

هناك 86792 مخفيا قسريا لدى النظام منذ مارس/ آذار 2011، بينهم 1738 طفلاً و4966 امرأة، موثقة أسماؤهم لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وجرى رفع قضيتهم أكثر من مرة إلى منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والأمم المتحدة، ونصّ قرار مجلس الأمن 2254 على ضرورة الإفراج عنهم من أجل تسهيل المفاوضات بين النظام والمعارضة، ولكن النظام لم يلتزم، بل إنه يفرج بين حين وآخر عن بعض الجثث، كما حصل في فبراير/ شباط الماضي عندما سلم أهالي 54 مفقودا من بلدة دير العصافير عبر السجل المدني بإشعاراتٍ تقرّ بوفاتهم في السجون، ليرتفع عدد الذين اعترف بموتهم إلى 1056 منذ مطلع 2018. وهذا لا يعني أن هذا هو العدد النهائي للوفيات التي لم يعترف النظام بها كلها، وما وثقه قيصر وحده هو 6860 قتيلاً من بين 55 ألف صورة قام بتهريبها، لتشكل شهادة على جريمة إبادة لا مثيل منذ جرائم هتلر وستالين.

الحقيقة المغيّبة في سورية

جمانة فرحات

على مدى أكثر من عقد من عمر الثورة السورية، رُوي الكثير عن مجازر نظام الأسد. كذلك وثّقت مجازر بالصوت والصورة، بالرصاص والكيماوي والبراميل المتفجّرة. لم يترك النظام وسيلة يمكن استخدامها لقتل السوريين ولم يجرّبها. بدا أن سورية كلها ساحة اختبار متاحة له.

لكن ما يظهر كان دائماً جزءاً ضئيلاً من حجم الجرائم المرتكبة. ذهبت بعض الشهادات مع من قتلوا على أيدي النظام وعصاباته، وبعضها الآخر لم يخرج إلى العلن، لأن هناك من لم يجرؤ على سرد ما عايشه من لحظات الرعب والموت. لكن جزءاً آخر ويسيراً من هذه الجرائم جرى الحديث عنه ولم يأخذ حقه في النشر والتحقيق والتوثيق. ولذلك عندما خرجت تفاصيل مجزرة حي التضامن التي توثق إعدام عشرات المدنيين ميدانياً وحرق جثثهم، فإنها لم تكن جديدة بالنسبة لأبناء المنطقة، فقد كانوا يعرفون جيداً ما كان يجري في أحيائهم على أيدي عناصر أمن النظام وشبّيحته.

مع ذلك، فإن الفيديو المسرّب للمجزرة، بنسختيه التي نشرتها صحيفة الغارديان، والتي تخفي فيه وجوه الضحايا، كان صادماً لهم. صحيحٌ أن الفيديو أظهر بوضوح هوية الجناة ولا مبالاتهم، لكن الأهم أنه وثّق بعضاً من آخر لحظات الضحايا. أما النسخة الثانية الخالية من أي تقطيع أو إخفاء، للوجوه بدقائقها التي تقارب السبع، وتظهر فيها حفرة الموت بوضوح، وأصوات الضحايا قبل أن يُدفعوا إليها، وأنفاسهم ونظراتهم الأخيرة قبل إطلاق الرصاص نحوهم ليتكدّسوا فوق بعضهم بعضا جثثاً هامدة فكانت الأقسى، كأنها الجحيم. إنها من بين أكثر الصور تعبيراً عن عمق إجرام هذا النظام الذي لا يتردّد في إعدام العشرات ميدانياً وحرق جثثهم.

على الأرجح، هناك مئات العائلات، إن لم يكن الآلاف، ممن فقدت أبناءها خلال تلك الفترة من عمر الحرب في تلك المنطقة تحديداً، وجدت نفسها مضطرّة لمشاهدة الفيديو أكثر من مرّة لقطع الشك باليقين، ومحاولة تحديد مصير مفقوديها. ويمكن تصوّر هول المعاناة وهي تدقق في الوجوه وتتصوّر مصيراً مشابهاً لأبنائها المخفين ممن لم تظهر أي معلومة عنهم طوال السنوات الماضية.

تحقيق المجزرة بتفاصيله الكثيرة والفيديو المسرّب كانهما شرارة أذنت لاستعادة ما في ذاكرة السوريين من مآسٍ، وإعادتها إلى الحيز العام. بدا كأن المجزرة أعادت تشغيل ذلك الشريط المحفور في الذاكرة، والذي يأبى النسيان أو التجاوز بالنسبة لعائلات الضحايا، ولم يكن يحظى بما يستحق من اهتمام إعلامياً.

كان هناك عشرات على الأقل ممن لديهم تفاصيل لو مشتّة، عما جرى تلك الفترة. أعادوا نشر تدويناتٍ قديمة لهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وكأنهم يقولون «ألم نحدّثكم» أو استذكار تفاصيل تلك الفترة وقصص ضحايا خرجوا من منازلهم ولم يعودوا إليها يوماً.

ليس مبالغة القول إن أي بيت سوري اليوم لا يخلو من مأساة موقعة باسم النظام، سواء على هيئة قتلى أو معتقلين أو مخفيين أو منفيين. تمتد المأساة داخل سورية وخارجها، ولن يكون تجاوزها ممكناً. بعد سنة أو عشر سنوات أو 20 سنة، وحدها الحقيقة ستبقى المطلب الأساسي للعائلات.

والحقيقة غير مطروحة بالنسبة إليهم واحدا من بين بنود العدالة الانتقالية تتيح إنجاز المصالحة، أو تندرج ضمن حقهم في الإنصاف أو التعويض.. فذلك حديث لزمن آخر. الحقيقة بالنسبة إليهم هي مجرّد امتلاك معلومة دقيقة، مهما كانت مؤلمة عن ذويهم، تتيح لهم التعايش مع الواقع عوضا عن اضطرارهم للتعامل مع حالة اللايقين، ما يُبقي جروحهم مفتوحة، وتتجدّد معاناتهم مع كل مجزرة جديدة يتم اكتشافها.

المساعي الأميركية لاحتواء روسيا واستنزافها

أسامة أبو ارشيد

لا يخفي المسؤولون الأميركيون أن هدفهم في أوكرانيا لا ينحصر في هزيمة روسيا عسكرياً فحسب، بل في إضعافها إلى حد كبير، أيضاً، بحيث لا تعود قادرةً على تشكيل تهديد لغيرها من الدول الحليفة للولايات المتحدة، وتحديداً في أوروبا. إنها معركة تذهب إلى أبعد من تصفية الحسابات مع موسكو، التي كانت واشنطن اتهمتها بمحاولة التدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2016، إلى محاولة احتوائها، ومن ثمّ التفرغ إلى تنين الصين الصاعد في آسيا وعالمياً، وتوجيه رسالة تحذير ضمنية إليه في خضم ذلك. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، لا تكتفي الولايات المتحدة بالعقوبات الدبلوماسية والاقتصادية الغربية الكاسحة على روسيا، ولا حتى بالمساعدات العسكرية واللوجستية والاستخباراتية الهائلة التي تقدّمها لأوكرانيا، بل تؤكد تقارير أميركية نشرت، أخيراً، أن واشنطن تعمل على ضعضعة روسيا واستنزافها، بحيث لا تقوى على استعادة توازنها وتعافيها لسنوات طويلة مقبلة.

يكشف تقرير نشره موقع «بلومبيرغ» الأميركي، يوم الجمعة الماضي، إن إدارة الرئيس جو بايدن، تسعى إلى «تجفيف العقول» في روسيا، عبر إغراء متخصصيها الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه في حقول العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على الهجرة إلى الولايات المتحدة. وتأمل واشنطن أن يجتذب تسهيل التأشيرات وتخفيف إجراءات الهجرة لتلك الفئة الخبراء الروس في أشياء الموصلات، وتكنولوجيا الفضاء، والأمن السيبراني، والتصنيع المتقدّم، والذكاء الاصطناعي. وتقوم حسابات البيت الأبيض على أن انكماش الاقتصاد الروسي، والذي يتوقع أن يصل إلى 15% بفعل العقوبات، سيدفع هؤلاء إلى طلب الهجرة والهروب من بلادهم، بحثاً عن حياة أكثر استقراراً وأكثر أمناً. ويرى خبراء أنه إذا ما تحقق هذا الهدف الأميركي، فإن روسيا ستواجه أزمة كبيرة مستقبلاً، في حين سيستفيد الاقتصاد الأميركي على المدى الطويل.

لا تقف تحرّكات واشنطن لاحتواء روسيا وإضعافها عند ذلك الحد، إذ نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً، يوم الأربعاء الماضي، جاء فيه أن الولايات المتحدة قدّمت معلومات استخباراتية للأوكرانيين، ساعدتهم في استهداف جنرالات روس عديدين وقتلهم في أرض المعركة. وتفيد المعلومات المتوفرة بأن القوات الأوكرانية تمكّنت من قتل 12 جنرالاً روسياً، وهو عدد كبير آثار دهشة الخبراء العسكريين. ولا تكتفي واشنطن بتقديم المعلومات الاستخباراتية لاستهداف هؤلاء، والقوات الروسية عموماً ومراكز تجمّعها، فحسب، بل إنها تقدّم للقوات الأوكرانية، أيضاً، أسلحة خاصة تمكّنها من ذلك، مثل طائرات من دون طيار من طراز Switchblade، القادرة على القيام بتلك المهمات، من تصفية الجنود أو الجنرالات وتدمير المركبات العسكرية. وحسب الصحيفة، كان للمعلومات الاستخباراتية التي قدّمتها الولايات المتحدة للسلطات الأوكرانية، مع بدء الاجتياح الروسي في شهر فبراير/ شباط الماضي، الدور الأبرز في إفشال سيطرة روسيا السريعة محمولة جواً على مطار هوستوميل شمال العاصمة كييف. يجري ذلك كله في ظل عدم قدرة روسيا، إلى اليوم، على بناء زخم فعّال في ساحة المعركة لكسر القوات الأوكرانية ومقاومتها. وهذا عائد، بعد عزيمة المقاتلين الأوكرانيين، إلى نوعية الأسلحة المتقدّمة والفتاكة التي يتلقونها من الغرب وحجمها، فضلاً عن المعلومات الاستخباراتية التي يحصلون عليها من أقمار تجسس حلف الناتو. دع عنك تخطّط صانع القرار الروسي، وبالتالي قواته على الأرض، جرّاء المفاجآت السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتي يبدو أنها لم تؤخذ ضمن حساباته بجدية.

اتخذ إدارة بايدن المضامين الروسية في أوكرانيا، وهي تريد أن تجعل من هذه الأخيرة نقبةً أسود يستهلك قدراتها ويستنزفها، كما قال ذلك صراحة كل من وزير الدفاع، لويد أوستن، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال مارك ميلي. وضمن هذا السياق، يندرج طلب الرئيس بايدن المقدّم إلى الكونغرس تمويل حزمة مساعدات جديدة لأوكرانيا بقيمة 33 مليار دولار.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

شواهد على عدالة مؤجلة في لبنان

باسل ف. صالح

لطالما سارعت القوى الحاكمة في لبنان، والقابضة على مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها، وفي مقدمتها مجلس الوزراء، إلى محاولة تمييع القضايا من خلال إزالة كل الحقائق والشواهد المرتبطة بها. من هنا يمكن النظر إلى قرار الحكومة هدم مباني أهراءات القمح، أي الشاهد الأساس على انفجار المرفأ الذي دمر نصف العاصمة بيروت، فهي تتحجّج بهشاشة البناء، وإمكانية سقوطه المفاجئ والسريع عند هبوب أي عاصفة قوية (كما برّر وزير الاقتصاد أمين سلام) لكي تزيله، علما أن ليس هناك من دراسة علمية ترجّح الأمر (بما فيها دراسة «خطيب وعلمي» التي تتسلح بها الحكومة)، وهو ما يؤكده أيضًا مساعد عميد كلية الهندسة في جامعة بيروت العربية يحيى تمساح، (في مقابلة مع منصة «ميغافون» اللبنانية)، يقول إن تضرّر الجزء الشمالي من مباني الأهراءات وانحناءه لا يعنيان إمكانية سقوطه الفجائ

الصراع على الشارع في تونس

أنور الجمعاوي

يعدّ الشارع حيّزا حركيا حيويا، ومجالا استعراضيا متجدّدا، وفضاء عمرانيا، تعبيريا عامّا، ومكثّفا، يعبّر من خلاله النّاس عن وجودهم بأشكالٍ شتّى، فالشارع من منظور عمراني هو مجال للبناء والتعمير، وهو طريق السعي في طلب المعاش، والرفاه والترفيه، وهو مكان للتجلّي الجمالي، والإبداعي، ومجال للتلاقي، والتأمّل، والتباري، والتداعي. وفي السياق السياسي، يعدّ الشارع مجالا تعبويا، تعبيريا حيويا، يتنافس على امتلاكه الحاكم والمحكوم، وتوظّفه السلطة السائدة والمعارضة القائمة لتأكيد وجودها، ولاستقطاب النّاس، وتحشيدهم في مظاهرات تمجيدية أو مطلبية أو احتجاجية أو تثويرية. فالشارع المتظاهر/ المحتشد يمكن أن يكون قوّة ضغط وأداة تغيير كما يمكن أن يكون متراس إسنادٍ وتثبيت للراهن الاجتماعي والسياسي. والناظر في تاريخ تونس المعاصر، يلاحظ جليّا أنّ الشارع ظلّ منذ الاستقلال مدار تنازع بين السلطة الحاكمة والمعارضة. ويمكن التمييز منهجيا بين ثلاث مراحل في سيرورة الشارع السياسي في تونس: الأولى، زمن الحكم الشمولي على عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، وخلفه زين العابدين بن علي. والثانية، مرحلة الانتقال الديمقراطي بعد الثورة. والثالثة، زمن حكم الاستثناء على عهد الرئيس قيس سعيّد.

على امتداد عقود من قيام ما تُعرف بدولة الاستقلال (1956)، ظلّ الشارع، سياسيا، خاضعا غالبا لهيْمنة رئيس الجمهورية وأتباع الحزب الحاكم، فهو المجال الحيوي لتنظيم أنشطتهم الدعائية، ومواكبهم التمجيدية والاحتفالية بشخص الرئيس، فكثيرا ما جرى تحشيد النّاس، ورصّهم على جنبات الشوارع، ليصفّقوا للرئيس، ويهتفوا باسمه ترحيبا بقدومه إلى هذه المدينة أو تلك، ويتمّ في الأثناء تعداد خصال الرئيس المنقذ، ومنجزاته، وفضائله وحزبه على النّاس، فهو ليس مواطنا عاديا، مكلّفا بمهمّة، يتقاضى مقابلها أجرا من جيوب المواطنين، بل هو كائن غير عادي في نظر أنصاره، تعجّ الشوارع على مدار السنة بصوره، وتلهج الأفواه بفضله وحكمته. وللتاريخ، نصّب الحبيب بورقيبة لنفسه تماثيل، تخلّد ذكره في عدّة شوارع رئيسية بمدن تونسية، وسمّى مؤسساتٍ وشوارع باسمه أو باسم أفراد من عائلته تجسيدا لمقولته الشهيرة «تونس هي أنا»، على نحو جعل أنطولوجيا البلد، بتنويعاتها المختلفة، مختزلة في شخص الرئيس. وكان جلّ شوارع المدن التونسية يحتفل شهرا كاملا بميلاد الحبيب بورقيبة، فتضجّ الساحات العامّة بأهازيج مدحية وأناشيد وطنية وخطب مسجّلة له، وترفع عند مداخل المدن وعلى أبواب المؤسسات العمومية والخاصة صوره ولافتات تحمل أقواله إشهادا للعالم على النفس، وإعلانا عن الولاء لـ«الزعيم الملهم»، فيما تتنادى الجموع المؤيدة التابعة له بشعارات، من قبيل «يحيا بورقيبة»، «المجد للمجاهد الأكبر»، «بالروح، بالدم، نفديك يا بورقيبة»، وذلك في إطار ما تعرف بمشهدية الشارع التمجيدي.

في المقابل، لم يكن في مقدور معارضي النظام البورقيبي التعبير عن وجودهم بحرّية في الشارع، فشعاراتهم كانت ممنوعة، وأفكارهم محظورة، وتظاهراتهم مقموعة. لذلك كان جلّ اجتماعات المعارضين سرّيا، وظهورهم العلني لا يتجاوز حدود أسوار الجامعات والنقابات المهنية. وأدّى ذلك النهج الأحادي في إدارة البلد إلى انفجار الشارع الاحتجاجي ضدّ النظام الحاكم سنة 1978، بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل. وواجه بورقيبة تلك الاحتجاجات بقوّة السلاح، فسقط كثيرون بين قتيل وجريح، وجرى إيداع آخرين أقبية السجون. وسنّ بورقيبة بعدها قانون الطوارئ، سيئ الذكر، الذي منع التظاهر، وقيّد حركة الشارع، وصادر الحريات العامّة والخاصّة. ولم يمنع ذلك الشارع المطلبي من القيام من جديد في وجه النظام الحاكم سنة 1984، عندما اندلعت «انتفاضة الخبز» احتجاجا على تدهور المقدرة الشرائية وارتفاع سعر الخبز، وكانت المواجهة دامية بين المتظاهرين والقوات المسلّحة وذهب ضحيتها كثيرون. ودفع ذلك بورقيبة إلى التراجع عن الزيادة المعلنة، قائلا: «قرّرت لا زيادة في الخبز، نرجعو كيما كنّا». فبدا واضحا أنّ السلطة الحاكمة لم تعدّل قرارها إلّا تحت وطأة الشارع الاحتجاجي العارمة.

أمّا زين العابدين بن علي، الذي دشّن انقلاباً طبّياً أبْيض (1987) على بورقيبة، فواصل نهج سلفه في احتكار الفضاء العام وتجييش الشارع ضدّ معارضيه، ووظّف البوليس السياسي لفرض محاصرة لصيقة عليهم، ومنع جلّهم من العمل، والسفر، والنجاح في مناظرات الوظيفة العمومية على خلفية توجّهاتهم السياسية، وراوح بين حظر اجتماعاتهم التعبوية والدعائية وتوظيف بلطجية الحزب الحاكم لإرباكها وتعطيلها. فيما احتوى اتحاد الشغل، وزجّ آلاف المعارضين في السجون. وأدّى ذلك إلى تصحير الشارع السياسي الذي أخلاه بن علي من تماثيل بورقيبة، حتّى لا ينافسه على الزعامة حيّا ومَيّتا. ولم تَعْلُ في الشارع طوال عقدين تقريبا، سوى صور الرئيس، وشعارات أتباعه ومناشديه «يحيا بن علي»، «المجد لصانع التغيير وحامي الحمى والدين»، «اللّه أحدْ .. اللّه أحدْ.. بن علي ما كيفو (ليس مثْله) أحدْ». لكنّ انتفاضة الحوض المنجمي (2008) كسرت جدران الصمت، وسطوة الحكم المطلق، فنزل سكّان المنطقة إلى الشوارع، مطالبين بحقّهم في التنمية والتشغيل، وواجه النظام الدكتاتوري ذلك الحراك الاحتجاجي بقوّة السلاح. فانكشف عنفه أمام العالَم، وعجزه عن امتلاك الشارع في مناطق الظل وتلبية مطالب المحتجّين. وتأكّد ذلك مع ثورة 2010 /2011 الشعبية العارمة التي اندلعت من شوارع سيدي بوزيد، لتنتشر في كلّ شوارع المدن المهمّشة، وتصاعد الاحتجاج التثويري ليشمل كلّ المحافظات، وبلغ مداه في المدينة/ المركز(العاصمة)، حيث تظاهر المحتجّون بكثافة في شارع الحبيب بورقيبة، بما يحمله من رمزية، وأمام وزارة الداخلية باعتبارها مركز سيادة النظام، ليعبّروا عن رغبتهم في انتزاع الشارع الرئيسي (الفضاء العام) من الدكتاتور وأعوانه، وتركيز السيادة الشعبية على البلد، رافعين شعارات تغييرية: «ارحل»، «السلطة/ الشارع ملك الشعب»، «شغل، حرّية، كرامة وطنية». ومع بطش آلته القامعة، وسقوط عديد الضحايا، أدرك بن علي أنّه خسر معركة الشارع، وأنّ القوّات المسلّحة غير قادرة على ضبط حركة الشارع الثائر، ففرّ من البلد من دون رجعة، فكانت بذلك للشارع قدرة تغييرية حاسمة.

في عَقْد الثورة (2011/2021)، أصبح الشارع التونسي تعدّديا بامتياز، مفتوحا لتعبيرات الناشطين السياسيين والنقابيين، والحقوقيين، والمثقفين وغيرهم، فجسّد ثقافة الاختلاف والدمقرطة داخل الاجتماع التونسي. وغدا الشارع الاحتجاجي عنصرا فاعلا في توجيه سياسات الدولة والتأثير على أصحاب القرار، فبعد خلع بن علي، نجح «اعتصام القصبة» في إطاحة حكومة محمّد الغنوشي، وأدّت حركة المجتمع المدني إلى التنصيص على حرّية الضمير، والمساواة بين المرأة والرجل في الدستور. وأفضى اعتصام الرحيل إلى تنازل الترويكا عن الحكم سنة 2014، وتفعيل حوار وطني ساهم في حلّ الأزمة السياسية وتعزيز الانتقال الديمقراطي، وفوز تونس بجائزة نوبل للسلام. وبذلك بدا أنّ السلطة تعاملت، ولو نسبيًا، من منظور تفاعلي مع حركة الشارع. كما خاض التونسيون انتخاباتٍ عدّة، تخلّلتها حملات دعائية، تعبوية، متنوّعة وحرّة في جلّ شوارع البلاد. ولفت «اعتصام الكامور» النظر إلى أهمّية تنمية المناطق الداخلية وتأمين توزيع عادل للثروة. وتشكّلت حملات مدنية، رقابية، ضاغطة حرّكت الشارع مثل «مانيش مسامح»، «وينو البترول»، «حاسبْهم»، «اكبس»، «اتعلّم عوم» من أجل مساءلة السلطة التنفيذية وإعمال العدالة الانتقالية، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، ووضع حدّ للإفلات من العقاب. ومن ثمّ، حرّرت الثورة الشارع الاحتجاجي، وجعلته مساهما في مأسسة مشروع الدمقرطة وتأمين توازن نسبي بين الحاكم والمحكوم.

> كلّما جرى تهميش الهياكل التمثيلية للمواطنين، والتضييق على حرّياتهم ومعاشهم، تزايدت احتمالات احتكامهم إلى الشارع

> من غير المستبعد في حال استحال الحوار والإصلاح أن تشهد البلاد انفلاتاً اجتماعياً ـ احتجاجياً، خارج الهياكل الوسيطة

أمّا قيس سعيّد فاستفاد من الحالة الديمقراطية في تونس، ونظّم حملاته التفسيرية في كنف الحرّية التي كفلها دستور 2014. وبلغ الحكم سنة 2019. وبعد تولّيه الرئاسة، اغتنم سوء إدارة حكومة هشام المشيشي جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية، والتجاذب السياسي الحاد في البرلمان، وظهور احتجاجات محدودة ليعلن حكم الاستثناء (25/07/2021) الذي جمع بمقتضاه السلطات الثلاث، وعطّل جلّ موادّ الدستور، وألغى هيئة دستورية القوانين، وحلّ المجلس الأعلى للقضاء والبرلمان، وغيّر تركيبة هيئة الانتخابات، ودخل في صراع على الشارع مع قوى حزبية معارضة (حركة النهضة، التيار الديمقراطي، ائتلاف الكرامة، قلب تونس، حزب العمّال) ومنع جمعيات مدنية فاعلة (جمعية القضاة، هيئة المحامين). وبحسب مراقبين، حاول سعيّد تحشيد النّاس لتأييد مبادرته بتغيير عيد الثورة، فلم يجد التجاوب الشعبي المأمول، ودعاهم إلى التظاهر دعما لقراره حلّ مجلس القضاء فلم يلبّ الدعوة إلا بضعة أنفار، واستدعى أنصاره النّاس إلى الاستشارة الإلكترونية فعزفوا عنها، ولم يحتفل بحلّ البرلمان إلّا قليل. في المقابل، نجحت المعارضة، رغم عسكرة الشارع، في الوصول إلى ميادين الاحتجاج، واستقطاب النّاس، والتسويق داخليا وخارجيا لاعتبار تدابير سعيّد انقلابا على الديمقراطية، ونظّمت مظاهرات احتجاجية مُعتبرة، مطالبة باحترام الدستور، والعودة إلى المسار الديمقراطي. ويبدو في ظلّ تعثّر مشروع 25 يوليو (2021)، وتدهور المقدرة الشرائية للمواطنين، واتساع دوائر الفقر وانحسار الحرّيات أنّ سعيّد في طريقه، بحسب ملاحظين، إلى أن يخسر معركة الشارع. ومن غير المستبعد في حال استحال الحوار والإصلاح أن تشهد البلاد انفلاتا اجتماعيا/ احتجاجيا، خارج الهياكل الوسيطة، تصعب السيطرة على حركته ومآلاته.

ختاما، كلّما جرى تهميش الهياكل التمثيلية للمواطنين، والتضييق على حرّياتهم ومعاشهم، تزايدت احتمالات احتكامهم إلى الشارع، تعبيرا عن وجودهم وللمطالبة بحقوقهم، ولا تكون سياسة النّاس رشيدة، مستدامة ما لم تُنصت لنبْض الشارع وحركاته الاحتجاجية، المعبّرة.

(أستاذ جامعي تونسي)

المعارضة المصرية واحتراف إضاعة الفرص

عمر سمير

قرابة التسع سنوات مرّت على انقلاب الثالث من يوليو (2013) في مصر، ولا تزال المعارضة المصرية في شتاتها في الداخل والخارج، وفشلت كل محاولات تشكيل جبهة معارضة قبل أن تبدأ. ونجح النظام، بشكل قاطع، في تصنيف التيار السياسي الأكبر في البلاد باعتباره تنظيما إرهابيا، بل ونجح في فرض سرديته على قوى المعارضة المسمّاة المدنية تمييزا لها عن «المعارضة الدينية»، وبالتالي نجح النظام في فرض سردية المدني في مواجهة الديني، بدلا من السردية الأصلية في الحالات المشابهة للمدني في مواجهة العسكري الغاصب للسلطة والحرية، والمدمر للاقتصاد والاجتماع.

لم يكتف النظام بفعل هذا في الأوساط السياسية التنظيمية من أحزاب ونقابات ومؤسسات رسمية فقط، بل ذهب إلى محاولة فرض هذه السردية على الرأي العام، عبر الدراما والسينما والأدوات الثقافية الأخرى التي توجّه تماما ضد تيار الإخوان المسلمين، لكن شمّاعة «الإخوان» هذه قد تآكلت، وتآكلت معها فرضية الإرهاب إلى حد بعيد، فلم تعد مجديةً أمام التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية التي أخرجت لنا أكواما من «الكوميكس» قادمة من أناس عاديين، وليس آخرها فرقة ظرفاء الغلابة الذين جرى حبسهم. فيما لا تزال التيارات السياسية تتبنّى السرديات نفسها عما حدث في يوليو/ تموز 2013، وعن بعضها بعضاً. وفيما يحاول النظام، عبر تسريبات مسلسل «الاختيار3»، أن يوقع فتنة بين التيارات السياسية، فهي أصلا لا تفكر في أية محاولة لبناء جبهة حقيقية في مواجهة النظام، ومن يفكّرون بهذا يجابَهون بنافخي كير الكراهية السياسية التي كانت سببا رئيسيا للوضع البائس الذي يقيم فيه المصريون منذ سنوات.

المشكلة الرئيسية للتيارات السياسية المصرية أنها تنسى ما كان بينها من تاريخ نضالي مشترك قاد إلى معظم التغييرات الرئيسية في المسار الاستبدادي العام للتاريخ المصري الممتد. وإذا اقتصرنا على فترة الدولة الحديثة، فإن عملية تنصيب محمد علي كانت بالتعاون بين التيارات السياسية المصرية المختلفة حد التناقض، لكنها كانت تتفق فقط في أن استمرار حكم المماليك هو الخطر الأكبر. كذلك كان الحال في يوليو/ تموز 1952، حيث كان الشارع يغلي من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكان النظام ناجحا في التضييق على التيارات الدينية واليسارية، فيما اجتمع هؤلاء على عمل سرّي وعلني مذهل، قاد إلى التأسيس للجمهورية المصرية، بغض النظر عما جرى من انحراف من ديمقراطية محمد نجيب إلى الطبيعة العسكرية لهذا التأسيس، لكن تغيير النظام الملكي لم يكن ممكنا سوى بمثل هذا التحالف، ومن دون تنحية الكراهية السياسية جانبا والتعامل بواقعية شديدة من كل الأطراف لتحقيق حلم التغيير.

كان الشيء نفسه حادثا إبّان الحراك السياسي المكثف الذي صاحب انتفاضة الخبز في السبعينات، ثم انتفاضة الأمن المركزي في الثمانينات، وصولا إلى التنسيق القوي بين هذه القوى السياسية في المساحات السياسية التي أتيحت في نهاية الثمانينات وحتى الثورة المصرية في يناير / كانون الثاني 2011، والتي تخللها عديد من أكبر مظاهر التنسيق السياسي بين التيارات المختلفة، سواء في النقابات والحراكات العمالية القوية أو حركة كفاية أو حتى حراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المعروف (حركة 8 مارس)، أو الجمعية الوطنية للتغيير، وكلها راكمت مكتسبات تأسيسية ما كان للثورة المصرية أن تحدث بدونها.

هذه الانتفاضات والتنسيقات، مع غيرها من أحداث، ساهمت في إنتاج نضال مشترك، ولو لم يكن مشتركا بالمعنى الحقيقي لكان سهلا على كل نظام سحقه والعبور منه من دون تكلفة اجتماعية كبيرة، ومن دون قدرة حقيقية للمجتمع على تغييره في النهاية، كما تنبئنا هذه التنسيقات السابقة على القدرة الحقيقية على تجاوز الكراهية السياسية والاستقطاب الحادّ لدى نخب كانت قادرة على التفاهم بينها يوما ما ولو في الحدود الدنيا، وهو الملمح الأساسي الذي يغيب عن نخب استقطاب ما بعد «3 يوليو».

وبينما يدرك النظام نفسه خطورة مثل هذا التنسيق ويتحسّب له جيدا، فإن النخب نفسها تبدو غير راغبة وغير قادرة على اتخاذ مثل هذا القرار بالتنسيق بوعي ومسؤولية حقيقية عن الوضع الراهن، وهذا الأمر يجعل هذه النخب، في الداخل والخارج، مسؤولة بشكل رئيسي عن استمرار تردّي الأوضاع السياسية والحقوقية، كما الاقتصادية والاجتماعية، للمصريين، فحتى وإن لم تكن مسؤولة عن هذا التردّي بالأساس، فهي مسؤولة عن عدم وقفه، وعن استمراره بشكل أو بآخر.

قبل أيام، طرح المناضل التونسي، أحمد نجيب الشابي، المعارض لقيس سعيّد، على مختلف الأحزاب والشخصيات المناهضة لرئيس الدولة أن تؤجل خلافاتها وحساباتها، وأن تضع اليد في اليد من أجل الضغط على الرئيس، ودفعه نحو التراجع عن إجراءاته الاستثنائية ونحو استئناف المسار الديمقراطي. ومعروف أن ما بين الشابي وحركة النهضة مثل ما صنع الحداد، ومع ذلك، راجع الرجل موقفه، واعتبر أنّ «الخطر الداهم حالياً هو قيس سعيّد»، ورفض علناً شيطنة «النهضة»، ورأى في الحركة «أهم رقم يدافع عن الديمقراطية الانتخابية الآن».

وبينما تبدو المعارضة التونسية بهذه الدعوات وغيرها قريبةً من محاولات جدّية للوحدة ضد الديكتاتور قيس سعيّد، الذي تسببت استقطاباتها الحادّة في صعوده، لا تزال المعارضة في مصر قابعة في مرحلة اللطميات والتلاوم عن أخطاء المرحلة الانتقالية، أو حتى في معارك عديدة شديدة الهامشية وموجهة من النظام وإعلامه والدراما التابعة له من دون تطرّق حقيقي لأية محاولة جادّة لحلحلة الوضع البائس الحالي، حتى أن لكل طرف مظاهر احتفاء بخروج بعض معتقليه تكاد تكون فيها مكايدة للأطراف الأخرى، وأي طرح لأية أفكار أصبح يحتوي ضمنا وعلنا اتهاما للطرف الآخر بقدر اتهام السلطة أو محاولة للتبرؤ من أي تقاربٍ معه مهما كان موقفه. لم يستغرق الأمرُ من التونسيين أكثر من تسعة أشهر من تاريخ الإجراءات الاستثنائية لقيس سعيّد في يوليو/ تموز الماضي، قبل أن تتوصل قواهم ونخبهم الحية إلى تلك القناعة بأن لا سبيل لمواجهة الديكتاتورية، ووقف مخاطرها الاقتصادية والاجتماعية قبل الشعبوية والسياسية، سوى بعمل جبهوي تنسيقي. قد يتطلب تجميع المعارضين لأي نظام ديكتاتوري ضمن جبهة واحدة وقتا طويلا، لكن مرور قرابة العقد على الانقلاب العسكري بما أتاحته أخطاؤه وكوارث سياساته الاقتصادية والاجتماعية كان كفيلا بإنجاز مثل هذه الجبهة، أو على الأقل توقف الأطراف السياسية عن شيطنة بعضها بعضا، والتوقف من أجل التفكير في كيفية الخلاص من ديكتاتوريةٍ كهذه.

> مرور قرابة العقد على الانقلاب العسكري بما أتاحته أخطاؤه وكوارث سياساته الاقتصادية والاجتماعية، كفيل بإنجاز جبهة للمعارضة

> لا تزال التيارات السياسية تتبنّى السرديات نفسها عما حدث في يوليو 2013، وعن بعضها بعضاً

مؤكد أن جزءاً من اللاعبين، بمرور الوقت، وفي ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة المتسببة فيها سياسات الأنظمة الديكتاتورية، يصبحون في لحظة حرجة ما أكثر إيماناً من أي وقت مضى بضرورة التعجيل بإعلان هذه الجبهة، وهو أمرٌ سيحصل بالتأكيد عندما تتشكل هيئة تنسيقية تجمع أطرافا فاعلة على الأرض، سواء من أهالي المعتقلين من كل التيارات المختلفة أو من السياسيين داخل السجون وخارجها، عندما يتخلون مؤقتا عن كبر المركزية الأيديولوجية والتنظيمية لتياراتهم، وعن هذه الاستقطابات الحادّة بشأن صحة قرارات الحكام والفرق المتنافسة وقواعد التحكيم قبل إيجاد أرضية الملعب ذاتها.

يبقى على هذه المعارضة أيضا أن تفكّر بجدّية في سؤال ماذا إن كانت أطروحات النظام الحالي بشأن الدعوة إلى الحوار جدّية، ولو بنسبة واحد بالمائة، وعليهم أن يقدّموا إجابة على سؤال افتراضي، سيطرحه النظام حتما، وهو مع من سيتحاور؟ قبل أن يجيب بحوار هشّ مع إعلامه وصحافته الرديفة على الطريقة الصهيونية في إدارة الحوارات أننا لم نجد من نتفاوض معه.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads